اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

الدورة الرابعة
بونتا دل إيست، أوروغواي،
١٥-٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠

البند ٤ من جدول الأعمال

FCTC/COP/4/DIV/4
٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠

تقرير أمانة الاتفاقية عن أنشطتها

كلمة الدكتور هايك نيكوغوزيان، رئيس أمانة الاتفاقية

١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠

السيد رئيس مؤتمر الأطراف، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبون، سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بأن أرحب ترحيباً حاراً بجميع المندوبين والمشاركين في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. وحسب أحدث المعلومات التي لدينا تحضر الدورة وفود ١٣٤ طرفاً في الاتفاقية، ووفود ٧ دول غير أطراف، وكذلك ممثلون عن ١٥ منظمة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الحاضرة كمراقبين. واسمحوا لي أن أشكر حكومة أوروغواي على الترتيبات التي تكرمت باتخاذها والتعاون الذي وفرته للأمانة في تنظيم هذه الدورة.

ويعرض تقرير الأمانة بالتفصيل الأنشطة التي اضطلعت بها في السنتين الماضيتين. ومن ثم سأركز على إعطاء نبذة عن النقاط الرئيسية.

لقد ظل إعداد صكوك الاتفاقية مجالاً رئيسياً في العمل بين الدورات. فقد عملت الأفرقة العاملة الأربعة التي أنشأها مؤتمر الأطراف على التوازي مع بعضها وقدمت الآن تقاريرها ومسوّدات المبادئ التوجيهية التي كلفت بوضعها. وحدث تقدم ملموس في المفاوضات الجارية على وضع بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع، وسيناقش مؤتمر الأطراف سُبل المضي قدماً صوب اختتام هذه المفاوضات. وأود أن أشكر جميع الأطراف التي تكرمت بالتعاون مع أمانة الاتفاقية على تنظيم هذه الأعمال المهمة، ولاسيما الميسرين الرئيسيين للأفرقة العاملة ورؤساء هذه الأفرقة وهيئة مكتب هيئة التفاوض الحكومية الدولية.

وهناك مجال آخر تواصل الأمانة التركيز عليه وهو استمارة التبليغ. فقد وردت تقارير كثيرة عن التنفيذ، ومع ذلك ورد بعضها بتأخير طويل ونتمنى أن تنظر الأطراف بعين الاعتبار في تفادي هذا التأخير. وقدمت الأمانة المساعدة إلى عدد كبير من الأطراف لكي تفي بالتزامات التبليغ، وأعدت قاعدة بيانات عالمية للمعلومات المتوفرة عن تنفيذ الاتفاقية، ولسوف نعرضها عليكم في أواخر هذا الأسبوع. وقد تلقت الأطراف التقرير الخاص بمواءمة مبادرات جمع البيانات، ونحن نتطلع إلى الحصول على توجيهات مؤتمر الأطراف بشأن هذا الموضوع الحيوي.

وقد كان تقديم المساعدة إلى الأطراف والتعاون الدولي ثالث أكبر مجموعة أنشطة في الفترات المنقضية بين كل دورتين. وضماناً للتآزر مع الشركاء الدوليين ركزنا بشدة على الأنشطة التي أسندتها الاتفاقية مباشرة إلى الأمانة وأسندها أيضاً مؤتمر الأطراف، ومنها مثلاً مهام تقدير الاحتياجات، وإسداء المشورة بشأن الموارد المتاحة، وجمع وتصنيف وإبلاغ معلومات الاتفاقية، والتشجيع على اتباع المبادئ التوجيهية، والمساعدة على استيفاء التقارير، وتعزيز نقل الخبرات والتكنولوجيا.

ويعد تقدير الاحتياجات وسيلة رئيسية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وكفيلة بتفعيل المساعدة والتعاون الأوسع. ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومات الأردن وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وجمهورية مولودفا وغانا وغواتيمالا وليسوتو لإجرائها عدداً من التقديرات للاحتياجات التجريبية بالتعاون مع الأمانة. وسنعرض خلال الحلقة الدراسية التي ستعقد في وقت الغداء المزيد من التفاصيل عن هذا النشاط، وكذلك قاعدة الموارد التي أنشئت في الآونة الأخيرة.

وتشكل حلقة الوصل التي أنشئت نتيجة لصدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بين تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجية الوحيدة التي تنتهجها الأمم المتحدة، تطوراً آخر من التطورات المسجلة في هذا المجال. وقد أعقب ذلك صدور قرار عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة يدعو إلى عقد جلسة خاصة لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات يتم فيها التركيز على الدور الذي تضطلع به المنظمات الأعضاء في فرقة العمل في مجال تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

وهناك جانب من الجوانب ذات العلاقة بالتعاون الدولي وهو يخص التآزر مع مبادرة المنظمة للتحرر من التبغ والتنسيق معها. وقد تسنى في مجالات عدة إحراز تقدم ملحوظ على صعيد التنسيق، مثل تقديرات الاحتياجات القطرية، وإعداد التقارير التقنية وقواعد البيانات، وتنسيق عمليات جمع البيانات وتقديم التقارير. ويسجل على المستوى الإقليمي وجود تنسيق جيد من أجل تنظيم حلقات عملية إقليمية تركز على التنفيذ ومن أجل مساعدة الحكومات فيما يتعلق باجتماعات مؤتمر الأطراف والهيئات الفرعية.

وسيظل هذا التقرير منقوصاً إذا أغفلت الأنشطة المضطلع بها لإنشاء الأمانة في حد ذاتها. وقد تزامنت تلك الأنشطة مع التحول إلى نظام الإدارة العالمي الجديد في منظمة الصحة العالمية وبالتالي فإنها لم تكن أمراً ميسوراً. ويمكنني أن أشير الآن إلى أن القدرات الأساسية للأمانة قد ترسخت؛ وسنتصدى بطبيعة الحال لأداء مهامنا في المستقبل كلما جد جديد. وأود أن أشكر زملائي في الأمانة على ما كابدوه من مشقة وعلى ما التزموا به في هذه الفترة الشديدة التميّز التي كان علينا فيها أن نتصدى في الوقت ذاته لمسألة ترسيخ القدرات وتنفيذ ما تفرضه علينا المعاهدة من أعباء.

وتود الأمانة أن تشكر جميع الأطراف على تعاونها معها على تنظيم أعمال هذه الاتفاقية، فقد قدمت الأطراف إسهامات خاصة، لولاها لما تقدم دولاب العمل. وأذكر على وجه الخصوص التمويل الملموس الذي قدمته المفوضية الأوروبية إلى الدورة الثالثة لهيئة التفاوض الحكومية الدولية، وإسهام عدة حكومات باستضافة

ودعم اجتماعات مهمة. ولعل أحدث الأمثلة على ذلك استضافة حكومات بنغلاديش والصين وجمهورية إيران الإسلامية والمكسيك لاجتماعات التشاور الإقليمي، واستضافة جيبوتي وكينيا للبعثات التقنية، واستضافة رومانيا وسنغافورة لحلقتي التنفيذ الإقليمي الماضيتين، واستضافة غانا والهند والأردن ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وتركيا لاجتماعات الأفرقة العاملة المعنية بوضع المبادئ التوجيهية الجديدة.

ونكنّ التقدير بإخلاص للأطراف المذكورة أعلاه ولسائر الأطراف التي دعمت أعمال الاتفاقية دعماً كبيراً. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم خالص شكري إلى المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني على الدعم القيم لتنفيذ الاتفاقية وعلى كرم التعاون مع الاتفاقية.

سيدي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبين، زملائي الأعزاء،

هذه هي السنة الخامسة لبدء نفاذ الاتفاقية، ولعلها مناسبة جيدة لاستعراض التقدم المحرز على صعيد العالم.

لقد اعترضتنا بالطبع تحديات وصعوبات كان من الطبيعي أن تظهر لأن هذه السنوات الخمس كانت الأولى من عمر الاتفاقية. ولكن الأطراف والاتفاقية أحرزت رغم ذلك تقدماً ملحوظاً عموماً.

وأذكر في المقام الأول الزيادة السريعة في عدد أعضاء الاتفاقية منذ بدء نفاذها، حتى أصبحت الغالبية المطلقة من الدول أطرافاً فيها.

وثانياً، تم إنشاء الهيئات الرئيسية للاتفاقية، ومؤتمر الأطراف فيها، وأمانة الاتفاقية، وأصبحت هذه الأجهزة كاملة التشغيل.

وثالثاً، ها هي وسائل التنفيذ – وهي البروتوكول الأول وعدة مبادئ توجيهية شملت أكثر من نصف المواد الموضوعية في الاتفاقية – منها ما تم اعتماده ومنها ما بلغ مرحلة متقدمة من الإعداد.

ورابعاً، أصبح نظام التبليغ بموجب الاتفاقية راسخاً، وتم تسلم وتحليل ٨٠٪ من التقارير المتوقعة من الأطراف.

وخامساً، تم تدريجياً إعداد الترتيبات اللازمة لمساعدة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، وذلك بتقدير احتياجاتها، وتسهيل نقل الخبرات والتكنولوجيا إليها، وتعزيز حصولها على الموارد.

وفي الختام، ازداد تدريجياً التعاون الدولي وأخذ مكانته السليمة لمواءمة تنفيذ الاتفاقية مع الأطر الدولية الأوسع نطاقاً.

ولقد ظهر جلياً التقدم المحرز على صعيد البلدان أيضاً. لأن معظم الأطراف سنت قوانين قوية وأنشأت آليات للتنسيق بين القطاعات. وحدثت إنجازات لها أهمية استراتيجية ستمهد الطريق لأعمال المستقبل. وكانت إحدى العلامات الإيجابية أن عدة بلدان بدأت تبلغ عن انخفاض انتشار التدخين، حتى وإن لم يكن هذا الانخفاض اتجاهاً عاماً وشاملاً لجميع المجموعات السكانية.

سيدي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبين، زملائي الأعزاء،

الآن وقد دخلت الاتفاقية في مرحلة جديدة من التنفيذ، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات بخصوص أعمال الماضي راجياً أن تضعها الأطراف في اعتبارها لما لها من فائدة للمستقبل.

الآن ونحن نكافح هذا الوباء العالمي لن تتكلل جهودنا بالنجاح إلا بالتعاون العالمي. وهذه رسالة معنوية قوية كامنة في الاتفاقية. لكن تقارير الأطراف بينت أن التعاون الدولي لم يتقدم بقدر تقدم التدابير الوطنية. وهذا أمر مفهوم بالطبع لأن معظم التركيز كان منصباً في السنوات الخمس الأولى على إعداد السياسات والقوانين الوطنية، لكننا بحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والأعمال المتعددة الأطراف على الأجل الطويل. ومن المهم إقامة الروابط مع الأطر الدولية الراهنة حتى يستمر التعاون الدولي وتستمر المساعدات الإنمائية. ونأمل أن يحظى هذا الهدف بدفعة قوية من المناقشة التي ستجري بعد ظهر اليوم حول علاقة الاتفاقية بإطار المساعدات الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

وقد كشف تحليل تقارير الأطراف عن بعض الاتجاهات السائدة التي تستحق انتباهاً لتنفيذ الاتفاقية في المستقبل. فقد حدث تفاوت كبير في تنفيذ مختلف أحكام الاتفاقية. ولابد من الاهتمام بالأحكام المرتبطة بمهل زمنية مثل حظر الدعاية والترويج والرعاية عبر الحدود الذي تبين أن تنفيذه تعرقل بسبب عدة صعوبات في بلدان كثيرة، بما فيها البلدان التي بلغت مهلة السنوات الخمس. وبينت التقارير أيضاً وجود فجوات بين الاحتياجات والموارد. وظهرت بعض الأمور العاجلة والعسرة. ولكننا على يقين من أن مؤتمر الأطراف سيقدم توجيهاته بشأن هذه النتائج وغيرها.

وعند الانتقال إلى المرحلة الثانية ستظهر بالتأكيد مسائل أخرى مهمة تتعلق بالاستراتيجية والتخطيط على الأجل المتوسط. ولقد اعتمد مؤتمر الأطراف حتى الآن خطط عمل ثنائية السنوات كفلت تقدماً عظيماً في هذه المرحلة الأولى. وقد يرغب المؤتمر الآن في أن ينظر في مدى الحاجة إلى وضع استراتيجية متوسطة الأجل ابتداءً من موعد ما في المستقبل. ولكن ما هي صكوك الاتفاقية التي ترى الأطراف ضرورة تنفيذها؟ وما هي مواد الاتفاقية التي تقتضي جهوداً دولية خاصة؟ وكيف يعتزم مؤتمر الأطراف الاستفادة من إمكانات المنظمات والهيئات الدولية؟ هذه هي المسائل – وغيرها كثير – التي ينبغي التعجيل بدراستها لتسهيل التخطيط والتنفيذ في المستقبل.

وهناك مسألة أخرى مهمة هي مسألة الميزانية والموارد. فقد تضاعف تقريباً عدد الأطراف في السنوات الخمس الماضية، وسوف يزداد الضغط على الاتفاقية لتقديم المساعدات. لكن الواقع المالي الراهن له تأثير (يحتمل أن يستمر) على تمويل الاتفاقية. ولايزال دفع المساهمات المقدرة الطوعية قضية مهمة لم تنته، ونود استرعاء انتباه مؤتمر الأطراف إليها. فقد تحسن نمط دفع هذه المساهمات اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٩ وأصبح أفضل مما كان في السنوات السابقة، لكن هناك أطرافاً لم تدفع بعد مساهماتها وأطرافاً تأخرت في دفع مساهماتها. ولذلك تلتمس أمانة الاتفاقية تعاونكم الكريم على حل هذه المسألة بما يضمن استمرار الأنشطة على النحو المقرر لها.

سيدي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبين، زملائي الأعزاء،

إن هذه الاتفاقية الإطارية هي أول معاهدة دولية تم التفاوض عليها برعاية منظمة الصحة العالمية. وهي بصفتها هذه توفر بُعداً قانونياً جديداً للتعاون الدولي في مجال الصحة. ولقد كانت أولى سنوات هذه المعاهدة مليئة بالحماس والتجارب الغنية والدروس المستفادة والتحديات والتعاون والمنجزات.

لذلك أود أن أشكر مرة أخرى جميع الأطراف على ثقتها في أمانة الاتفاقية وعلى دعمها لها وتعاونها معها. ونحن نتمتع بدعم دائب وتوجيهات من هيئة مكتب مؤتمر الأطراف التي نعبر لها عن صادق تقديرنا. وستظل أمانة الاتفاقية في خدمتكم لتعزيز تنفيذ هذه المعاهدة التاريخية في مجال الصحة العالمية.

= = =